النحو العالمي
ومسائل بلا حلول

مازن الوعر

تمهيد:

يشكل هذا البحث فصلاً من كتاب كان قد ألفه عالم اللسان الأمريكي نعوم تشومسكي عام 1979م وهو بعنوان: **اللغة والمسؤولية**[1] (Language and Responsibility).

إن مضمون هذا الكتاب حوار كان قد جرى بين تشومسكي واللسانية الفرنسية ميتسو رونا، والتي نشرت الكتاب بالفرنسية. وقد قام بترجمته إلى الإنكليزية جان فيرتل وذلك بتكليف من تشومسكي نفسه والذي كان قد أجرى بعض التعديلات علي النسخة الفرنسية. وقد قمت بترجمة هذا الفصل وشرحه بتصرف إلى اللغة العربية[2]. من هنا فإن بعض الأمثلة الإنكليزية استُبدل بها أمثلة عربية وإن بعض الأفكار شرحت بتعليقات عربية أيضاً وذلك لتقريبها إلى ذهن القارئ العربي الذي آمل أن يفيد من علم هذا العالم الذي يمثل اللسانيات الغربية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

1 - النحو العالمي

م. رونا:

لقد ركّزت في السنوات الأخيرة عملك اللساني على اكتشاف الضوابط المفروضة على القواعد المتعلقة بنظريات النحو العالمي. وهذا العمل يُعدّ المرحلة الثالثة من مراحل تطور نظرية النحو التي عرّفتها في البدايات[3]!!.

ن. تشومسكي:

يمكن أن نفكر في النحو التوليدي كنظام من المبادئ، يصف مجموعة النحو الممكنة وذلك بتحديد **كيفية تنظيم** أنواع خاصة من النحو (ما هي مثلاً العناصر اللغوية وما هي علاقاتها ببعضها بعضاً؟) و**كيفية بناء** قواعد هذه العناصر المختلفة، ثم **كيفية تأثير** بعضها في بعض وهكذا...

م. رونا:

إنه نوع من العمل الذي يتجاوز النظرية أليس كذلك؟

ن. تشومسكي:

هناك مجموعة من النظريات التجريبية التي تحمل حملة قاسية على نظرية ملكة اللغة المقدَّرة بيولوجياً. إن مهمة الطفل الذي يتعلم اللغة هي أن يختار، من بين أنواع النحو المقدَّمة عن طريق مبادئ النحو العالمي، النحو الذي يتناسب مع المعطيات المحددة وغير الكاملة التي تُقدّم له، أي أن اكتساب اللغة ليس عملية تعميم خطوة - خطوة، أو ارتباط أو شرود فكر أو سلوك. فهذه العملية لا تسير من المعطيات اللسانية إلى النحو بالتجربة. إن فهمنا يسمو على العملية التجريبية - السلوكية ليدخل المجالات العقلية - البيولوجية التي تصوغ البنية اللغوية التي هي عضو عقلي صرف.

م. رونا:

لقد ظهرت عبارة اللغة «عضو عقلي» في نظرياتك، ماذا تعني بهذا المصطلح؟.

ن. تشومسكي:

أظن أن ذلك يعدّ مصطلحاً صحيحاً ومفيداً لأسباب كنَّا قد

ناقشناها من قبل. إن المشكلات المتعلقة بهذا «العضو العقلي» هي مشكلات فنيّة جداً أريد أن أدخل في تفاصيلها هنا.

هناك نوع من النحو **محدَّد**، يتضمن قواعد إعادة الكتابة، وقواعد التحويل، والقواعد المعجمية، وقواعد التفسير الصوتي، وقواعد التفسير الدلالي. يبدو أن هناك عدة محتويات في هذا النحو، وعدة مجموعات من القواعد، لكل منها خصائص محددة مرتبطة مع بعضها بعضاً بطريقة تصوغها مبادئ النحو العالمي. وهنا ينبغي على نظرية النحو العالمي أن تقرر بالتحديد طبيعة محتويات النحو هذه وتأثيراتها المتبادلة.

إذاً يتوجَّب علينا أن نعمل شيئاً ما تجاه اكتساب بنية لغوية معقدة جداً على أساس من المعطيات المحددة، يمكن عندها أن نتأكد أن النحو التوليدي، حالما نفهمه على نحو صحيح، سيفرض ضوابط شديدة على أنواع أنظمة القواعد الممكنة. وهذا يعني أن القواعد المسموح بها لا يمكن نفسها أن تعبّر بالتفصيل عن كيفية عملها، ويعني أيضاً أن هذه القواعد تميل لأن تولّد الكثير من اللغة. فلا يمكن للمرء هنا أن يضمِّن هذه القواعد ضوابط كات قد وضعت على تطبيقها. إن ما حاول اللسانيون فعله هو أن يجرّدوا من هذه القواعد بعد المبادئ العامة تماماً والتي يمكن أن تحكم تطبيقها. إن دراسة هذه المبادئ المجردة تعدُّ شيئاً ممتعاً في النحو العالمي.

لقد عملت في هذا الموضوع منذ بداية الستينات وفي السنوات القليلة الماضية أيضاً، ومازلت أعمل وأكتب عن بعض النظريات الراديكالية حول هذا الموضوع منذ عام 1970م. والواقع إن مثل هذه النظريات تقيِّد وتضبط بحق القوة التعبيرية للقواعد التحويلية والتي تحدِّد أنواع النحو التحويلي الممكنة. وللتعويض عن حقيقة أن القواعد المقيَّدة والمضبوطة بهذه الطريقة تميل لأن تولّد كثيراً من البنى اللغوية، فقد اقترحتُ عدة مبادئ عامة تخص الطريقة التي يجب فيها تطبيق قواعد تحويلية على البنى اللغوية المعطاة.

هذه المبادئ العامة هي من نوع طبيعي جداً في رأيي، ومرتبطة مع ضوابط معقولة تماماً وبطرق، من المحتمل أن تكون قريبة تماماً إلى ملكة اللغة. آمل أن أستطيع تبيان أن هذه المبادئ تقدم الإطار الأساسي لعملية «الحساب العقلي» وأن تأثيرها المتبادل، مع القواعد ذات التنوع المحدَّد والقوة التعبيرية المعقولة، سيمكِّننا من تفسير الترتيب الغريب للظواهر التي نكتشفها عندما ندرس بالتفصيل **كيف تصاغ الجمل وتُستخدم وتُفهم**. ورغم أنني أشك أنها (أي المبادئ) ستعمل على نحو كامل، ولكنني أعتقد أننا على الطريق السليم من البحث.

لقد أثبت هذا النوع من المفاهيم النظرية أنه منتج جداً أكثر مما توقعنا، وفي رأيي أن هذه تُعد طريقة معقولة لتطوير النظرية المعيارية الموسَّعة (EST). لقد نُشِر عمل لساني حول هذه المسألة، وهناك المزيد من الأعمال الواعدة على الطريق... أشعر أن عمل السنوات القليلة الماضية مشجِّع أكثر مما كانت عليه الحالة البحثية فيما مضى، وإنني سعيد بذلك.

م. رونا:

إنَّ هذا واضح على أية حال في البحوث التي تنشر تباعاً.

ن. تشومسكي:

أجل، أشعر أننا سنصل إلى مكان ما، وآمل أن أكون قادراً على إيجاد الوقت اللازم للوصول إلى ذلك المكان.

م. رونا:

على أية حال، لم يتم التنبؤ بهذه النتائج الحديثة مثلاً في كتابك:

البنية المنطقية للنظرية اللسانية (The Logical Structure of Linguistic Theory).

على عكس ما تم فعله سابقاً في بحوثك عن الدلاليات (Semantics). وهذه أنواع جديدة من الإشكاليات!!.

ن. تشومسكي:

إن الأمر مختلف هنا إلى حد ما. لقد سمحت النظرية التي عُرِضت في كتاب **البنية المنطقية للنظرية اللسانية** بعددٍ كبير من القواعد. لقد حاولتُ في البداية أن أقدِّمَ نظاماً غنياً جداً ليعبّر عن كل ما قد تصورته.

والآن أحاول أن أفعل العكس، أي أن أقيِّد وأضبط هذه القوة التعبيرية للقواعد. في كتابي هذا ليس هناك تمييز بين **القواعد** و**الضوابط** المفروضة على هذه القواعد. لقد ظهر هذا التمييز في كتابي: **قضايا معاصرة في النظرية اللسانية** (Current Issues in Linguistic Theory) مع ظهور مبدأ استرداد الحذف (A/A) وعدد من المبادئ الأخرى المقترحة كضوابط تنتمي لنظرية النحو العالمي.

لقد طهور الباحث «روس» (Ross) هذا المفهوم بطريق أصلية وهامة جداً في أطروحته، وقد فعل آخرون مثله. ويعتبر كتاب «ريتشارد كين» الحديث حول **علم النحو الفرنسي** مساهمة هامة في هذا الاتجاه. وقد أثبت هذا النهج من البحث أنه مثمر جداً.

م. رونا:

لقد أحاط نظريتك حول **النحو العالمي** كثير من سوء الفهم. فقد اعتبره البعض أحياناً لغة عالمية. ويرجع هذا في رأيي إلى حقيقة أنه من الصعب تخيّل **ما هو الضابط** الذي يفرض على القاعدة دون معرفة البنية اللسانية!.

ن. تشومسكي:

أستطيع أن أقول لكِ إننا نستطيع أن نتخيل ذلك دون معرفة ما ينبغي أن تكون القاعدة عليه، نعم...

م. رونا:

إن المعرفة اللسانية مطلوبة كحد أدنى من أجل ذلك، وإلاّ سيتخيل المرء، على نحو عفوي وبسبب التقليد الفلسفي الذي اتُّخذ كمبدأ داخلي، أن النحو العالمي مثله مثل المنطق. وهذا ما جعلنا نرى أنواعاً مختلفة من الناس يخلطون بين **النحو العالمي** و**البنية العميقة** لأنهم فهموا أن البنية العميقة هي افتراض يدل على اسم - فعل منطقي، كان قد ا فترضه الفلاسفة للدلالة على مجمل اللغة. هذا الخلط مستحيل في النحو التوليدي. **النحو العالمي** هو نوع يرتقي إلى ما وراء النظرية، أما **البنية العميقة** فهي مصطلح تقني يعود إلى النحو الخاص ويرسم مرحلة محددة من مراحل اشتقاق جملة ما،

ن. تشومسكي:

بالطريقة نفسها اعترضَ بعض الفلاسفة وقالوا ليس للكائنات البشرية **نحو فطري** كما اقترحتُ أنا ذلك من قبل. فهم بذلك يخلطون ببساطة **النحو العالمي بالنحو الخاص**.

من المهم أن نتذكر أن **النحو العالمي ليس نحواً** ولكنه نظرية لمجموعة من النحو، وبكلمة أدق إنه نوع لما وراء النظرية أو لما هو مخطط للنحو. بهذا المعنى فإن النظرية المطروحة في كتاب **البنية المنطقية للنظرية اللسانية** هي محاولة لصياغة **مبادئ النحو العالمي** على الأقل في المعنى الذي استُخدِمَ فيه تعبير **النحو العالمي**.

وحالما يتقدم العمل اللساني نأمل أنه سيقود إلى فهم أعمق للنحو العالمي، أي النظرية اللسانية مع ما تفرضه هذه النظرية من ضوابط على ما يمكن اعتباره لغة إنسانية محتملة.

وكما أشرت سابقاً، لقد ركز الكثير في السنوات القليلة الماضية

على النحو العالمي بطريقة أكثر وضوحاً وحدةً من قبل. إن الفرق بين هذه الأعمال هو فرق كميّ، طبعاً بقدر ما تعنيه كل صياغة لنظرية لسانية كمساهمة في بناء النحو العالمي. ولكنّ الملاحظة الصحيحة، كما أعتقد، هي أن هناك تقدماً حقيقياً باتجاه صياغة **مبادئ النحو العالمي على الأقل في مجال النحويات والصوتيات (وأقل كثيراً في مجال الدلاليات حيث لم ينتج البحث حتى الآن مبادئ دلالية واضحة)**.

ويجب أن نؤكد، على نحو صحيح، أن النحو العالمي يجب ألاَّ يلتبس بالبنية العميقة بالمعنى الذي استُخدم فيه المصطلح.

2 - مسائل بلا حلول

م. رونا:

يعمل اليوم العديد من اللسانيين ضمن إطار النحو التوليدي وعلى كل أنواع اللغات البشرية. وقد سمحت هذه النظرية باكتشاف عدد كبير من الحقائق اللغوية وتفسيراتها العلمية. إن نتائج هذا العمل سهلة المنال لكل من يرغب تحمّل عبء قراءتها. على أية حال، وبالرغم ن النتائج الإيجابية، أتخيل أن هناك العديد من المسائل لايزال دون حل.

ن. تشومسكي:

بالتأكيد! ولكنْ من المفيد أن نميز بين نوعين من المسائل: مسائل داخلية ومسائل خارجية.

أقصد بالمسائل الداخلية تلك التي تظهر منذ اللحظة الأولى عندما يبدأ الباحث بالعمل ضمن منهج محدَّد للنظرية اللسانية التوليدية كالمنهج المعياري الموسع مثلاً (EST).

وأقصد بالمسائل الخارجية تلك التي تخص اختيار هذا النوع العام من النظرية بدلاً من أنواع أخرى تعتمد على افتراضات فلسفية مختلفة تماماً، كوضع النظرية الإبستيمولوجي، ومشكلة شرعية جعلها مثالية وتأثيرها المتبادل في أنظمة أخرى وهكذا...

والواقع إن المسائل الداخلية لا تُعدّ ولا تُحصى، فهي تنشأ كلما حاولتَ أن تختبر النظرية التي صنعتها وتحاول أن تطورها من خلال مناهجها. فليس هناك أية نظرية هامة حسب معرفتي لم تواجه تحديات من خلال بروز أمثلة معارضة وخطيرة جداً، كالضوابط المفروضة على القواعد، (كضابط الاسم المحدد).

وفي رأيي، لقد تم إثبات بعض هذه النظريات على نحو معقول جداً. فعندما تدرس مادة لسانية معقدة، يبدو أن عدداً كبيراً من الظواهر فيها لا يخضع لهذه الضوابط. ويمكن لظواهر أخرى أن تخضع لضوابط مختلفة، بل هناك ظواهرأخرى أيضاً لا تحتاج إلى ضوابط أبداً. وللبرهنة الملموسة على ذلك لنأخذ ظاهرة الضمائر العائدة، فهذه عملية تختلف من لغة إلى أخرى. ففي الإنكليزية نجد مثل هذه الضمائر العائدة في جملة مثل: (أضاع **زيد** طريقه)، حيث يعود الضمير في (طريقه) وجوباً إلى (زيد) وبالمقارنة مع جملة أخرى مثل (أضاع زيد كتابه) نجدَ أن الضمير في (كتابه) يمكن أن يعود إلى أي شخص بما في ذلك (زيد). وتعود هذه الفكرة إلى مايكل هيلك (M. Helke) الذي طورها في أطروحة الدكتوراه التي ناقشها في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا (MIT) منذ عدة سنوات. ويبدو أنها فكرة صحيحة للإنكليزية ولعدد من اللغات الأخرى. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن الضمائر العائدة هي نوع من الضمائر المربوطة أو المعلّقة (Bound anaphora)، لذلك فإن جملة مثل: جرح **زيد** نفسه) مشابهة لجملة (أضاع **زيد** طريقه).

على أية حال، هذه المسألة ليست واضحة على الإطلاق حتى في

الإنكليزية، لذلك نرى العديد من المتكلمين يقبل مثل هذه الجمل:

- (**إن اللوحات** العائدة **لهم** والتي أعطيتها **لهم** معلقة في المكتبة).
- (**ظنوا** أن بعض لوحاتهم ستُعرض) وهكذا...

ونرى جاكندوف يقدم في كتابه عدة أمثلة معقدة تدل على درجات القبول (Acceptability) المتنوعة لمثل هذه الجمل[4]، وقد اقترح آخرون درجات أخرى من القبول. والواقع تطرح هذه الحقائق مشكلات عدة، إذ يمكن للباحث أن يذهب أبعد من ذلك ليجد في لغات أخرى خصائص متنوعة جداً للضمائر العائدة، كما هي الحال في اللغة الكورية. فإذا كان العائد في اللغة الإنكليزية يجب أن يثبَّت في الجملة، فإن الكورية يمكن أن تشير إليه من خلال الصيغة، التي تشبه على نحو كبير الضمائر العائدة بالإنكليزية. إن الكورية في ضمائرها العائدة تشير إلى شيء غير مذكور في الجملة على الإطلاق. لقد درس هذه المسألة وا - تشن - كيم (Wha-Chan-Kim) في أطروحة حديثة للدكتوراه في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا (MIT).

لقد تمَّ التعتيم على هذه الظاهرة عن طريق بعض القواعد التي تميل لأن تختار عائداً **متقدماً** هو أقرب إلى **الضمير العائد** ولكن يبدو أن هذا الاتجاه هو نوع من أنواع القواعد المفضَّلة، وفي الحقيقة يمكن أن تدل الضمائر العائدة على شيء ما قُدِّم في معرفة عامة أو خطاب سابق. ففي مثل هذه اللغة لا يبدو أن قواعد الضمير العائد تخصّ نحو جملة ما بالمعنى الدقيق.

يبدو أن القاعدة التي تحكم الصيغة القابلة للمقارنة مع **العائدية** الإنكليزية هي قاعدة **خطاب** أو بشكل أدق، قاعدة تربط المقدرة اللسانية (Linguistic competence) مع الأنظمة المعرفية الأخرى التي تلعب دوراً في الأداء اللساني (Linguistic performance).

هناك لغات تسلك في ضمائرها العائدة سلوكاً مختلفاً عن الحالة التي رأيناها في كل من الإنكليزية والكورية. لنأخذ البولونية أو اليابانية أو ربما اليونانية الكلاسيكية مثالاً على ذلك، ففي هذه اللغات يجب أن يكون الضمير العائد مقيداً بشيء ما في الجملة نفسها، ولكن ليس في ظل الشروط المُقيدة التي تحكم الضمائر العائدة بالإنكليزية. ففي هذه اللغات تُطبق شروط عامة جداً على الضمائر بما في ذلك مبدأ السيطرة، ومبدأ العلاقة النحوية، **وربما العلاقة النحوية**، وربما مبدأ الأسبقية الطولية... إلخ.

إن كنتِ تريدين أن تسألي أسئلة محيّرة يمكن أن تقولي ماذا يعني هذا كله؟ هل يعني أن الضمائر العائدة يمكن أن تكون ببساطة أي شيء؟. بالتأكيد لا. هل لهذه الفئات المختلفة من الضمائر العائدة خصائص شائعة وعامة؟ هل تحكمها مبادئ أخرى؟ هل هي مشابهة للضمائر المنفصلة والمتداولة؟ كيف تتصرف بشأن الضوابط المفروضة على القواعد؟ ففي حالات عدةَ فإن هذه الضمائر تخرق القيود المفروضة على القواعد والتي تبدو صالحة من جهة أخرى. هل نحن لا نعرف كيف نصوغ قواعد تحكم الضمائر العائدة أو أن الضوابط على تلك القواعد هي خاطئة؟ هل هناك سبب آخر لكل هذا؟.

إن كل هذه الأسئلة تبقى مفتوحة. وربما تنشأ أسئلة من هذه الطبيعة من أجل كل شيء كان قد دُرس بشكل جدي. وللإجابة عنها يمكن أن يجري المرء تحقيقات على مجال واسع من اللغات البشرية. ولكنني لست متأكداً من أن هذا الاتجاه هو الأنجع في هذا المجال. وإذا كانت الضوابط موضوع البحث في مستوى معين من التجريد، فليس هناك ظاهرة تؤكدها أو تدحضها. إن القواعد فقط هي التي تستطيع أن تقرر ذلك. لذلك يجب على المرء أن يبدأ بتأسيس نظام للقواعد ليرى فيما إذا كانت متناسبة مع الضوابط[5].

إن الظواهر بحد ذاتها لا تخبرنا شيئاً عن صلاحية الضوابط المفروضة على القواعد. فهذه الظواهر تُحمَّل على الضابط بشكل غير مباشر فقط إلي الحد الذي يؤيد فيها الظواهر نظام القواعد الذي يمكن تقويمه وفقاً لمطابقته الضوابط المقترحة.

لا يمكن للمرء أن يتحقق من ضابط ما بالرجوع إلى النحو التقليدي، أو بطرح السؤال على صاحب المدونة أو المُستَنطَق.

لقد بيّن لنا العمل الجدي في لغات محددة صعوبة تأسيس المرء لقاعدة صحيحة. وعلى الأغلب تثبت الافتراضات الأولى للمرء أنها غير صحيحة. ولكن هذا لا يعني أن هذه الضوابط المجردة والمفروضة على القواعد لا يمكن إثبات خطئها، بل يعني أن على المرء أن يدرس بجدية تامة لغة ما، قبل أن يجادل فيما إذا كان الضابط صحيحاً أو مبرهناً عليه خطأً.

المشكلة هنا عامة تماماً. إن أية لغة محددة يجب أن تُدرس في العمق قبل أن تظهر الحقائق والمناقشات التي لها أهمية نظرية حقيقية. يمكنك دوماً أن تنظر إلى لغة ما وتجري بعض الملاحظات: (كاكتشاف بعض الحالات المعينة، أو اكتشاف بعض العلاقات بين عناصر اللغة... إلخ).

ورغم ذلك فإن هذا لا يعني شيئاً كثيراً. لأن ما يبدو صحيحاً على السطح يمكن أن يكون مضللاً.

إن هذه الأسئلة الداخلية يمكن ألاّ تكون سهلة الحل. إنها تتطلب عملاً شاقاً. لذلك على المرء أن يدرس اللغة بعمق لا بأس به ليجد الحقائق التي تشكّل مبادئ ذات أهمية بالغة.

والواقع هناك أسئلة جدية متعلقة بالموقف الذي ينبغي على المرء أن

يتخذه تجاه الأمثلة المناقضة أو المخالفة والتي تظهر بين الحين والآخر. ففي أية مرحلة يجب أن يتم تناولها (أي الأمثلة المناقضة والمخالفة للقاعدة) على نحو جدي؟ ففي العلوم الطبيعية (Natural Sciences)، يتم عادة تجاهل الأمثلة أو الأدلة المخالفة على افتراض أنها ستدرس بالعناية الكافية فيما بعد. وهذا موقف صحيح تماماً في العلوم الطبيعية، وضمن حدود معقولة لا يمكن تجاوزها. لأننا يجب أن نعترف أن فهمنا للظواهر غير البسيطة محدود دوماً وعلى نحو كبير. وهذا صحيح في **الفيزياء** (Physics) وأكثر صحة في **اللسانيات** (Linguistics).

نحن نفهم فقط أجزاءً من الواقع الفيزيائي، ويمكن أن نتأكد أن كل نظرية ممتعة وهامة هي في أفضل الأحوال **صحيحة جزئياً فقط**. ولكنَّ هذا ينبغي ألا يكون سبباً لإعاقة النظريات أو لمنع البحث العلمي العقلاني من المضي قدماً.

في لحظة ما، ينبغي على المرء أن **يختصر الأسئلة** التي يمكن أن تنشأ وينبغي عليه أن يحدس أهمية الظواهر النسبية أو القواعد التي تناقض فرضياته عند مقارنتها بالدليل الذي يؤيدها. وبعدئذٍ يجب عليه إما أن يضع جانباً المثال المناقض ليُعالجه فيما بعد أو أن يقرر أن النظرية غير قياسية ومناسبة، بل يجب إعادة بنائها.

الاختيار ليس سهلاً، فليس هناك لائحة تعليمات حسابية للإجابة الصحيحة أو الخاطئة. فعند ظهور مثل هذا النوع من المشكلات باستمرار في إطار البحث العلمي فإن الحكم البديهي هو فيما إذا كان ينبغي على المرء أن يبقى ضمن إطار معين وذلك بسبب النتائج الإيجابية على الرغم من بروز الأمثلة المناقضة للظاهرة. هناك، بشكل عام، تقدّم جيد في اللسانيات ولاسيما إذا وضع المرء النتائج الإيجابية في حسبانه حتى ولو بقيت هناك مشكلات كثيرة في كل مرحلة من مراحل الدرس اللساني.

ولكن يؤكد أصحاب المناهج من جهة أخرى أن الأمثلة المناقضة تساعد في دحض النظرية وتبيِّن بأنه يجب الابتعاد عنها. إن مثل هذه الفكرة لا تجد مساندة قوية في حقل العلوم المتقدمة كما هو معروف ومفترض في تاريخ العلم على نحو صحيح. إن الرغبة بوضع الأمثلة المناقضة للنظرية جانباً مع درجة ما من القوة التوضيحية التي تقدم شيئاً من الأفق العلمي، ثم رفع هذه الأمثلة مرة أخرى لمستوى أعلى من الفهم، إنما يُعدّ ببساطة تامة طريقاً إلى العقلانية (Rationalism) التي تشكل في الحقيقة الشرط المسبق للتقدم الهام في أي حقل من حقول البحث العلمي.

م. رونا:

وماذا عن الأسئلة الخارجية؟.

ن. تشومسكي:

فيما يتعلق بهذه الأسئلة يجب أن يتذكر المرء شيئاً مهماً. هناك مثلاً مسألة تتعلق **بآلية علم النحو** (Syntax) التي تناقض **نظرية النحو الشكلي والنحو الكامل**. وهذا يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل يُعدّ هذا تجريداً مناسباً؟ أو هل من الصحيح أن نقول إن مفاهيم الصوتيات الوظيفية (الفونولوجيا) ومفاهيم النحويات (السنتاكس) تعرَّف على أنها مفاهيم بدائية شكلية وليست مفاهيم متعلقة بالدلاليات (السمانتيك)؟ هل هذا التمييز مناسب في المكان الأول؟.

م. رونا:

لقد رأينا أن النحو التوليدي يجيب بـ «نعم» عن هذا السؤال.

ن. تشومسكي:

يجيب بـ «نعم» عن بعض الاتجاهات المعينة ضمن النحو التوليدي.

يبدو لي أن هذا الجواب هو الجواب الصحيح مع بعض المؤهلات المعينة. ولكن ينبغي على المرء ألاَّ ينسى أن هذه الأسئلة هامة. وبنفس الطريقة يمكن أن يتساءل المرء عن شرعية جعل اللغة مثالية في المكان الأول. هل من الشرعية أن نقول إن النحو عبارة عن آلية تربط بين التمثيل الصوتي والتمثيل المنطقي؟. هل يوجد مثل هذا النظام حقاً؟ هل المرء الذي يقول شيئاً ما عن العقل الإنساني محق ولاسيما عندما يقترح أن هناك عضواً ذهنياً يتألف من نظام من القواعد يربط التمثيل الصوتي بالشكل المنطقي عبر **آلية النحو**؟.

إن ذلك الافتراض يتضمن التزاماً بشرعية مثالية اللغة لدرجة معينة. ولكننا بالطبع لا نفترض وجود صندوق داخل الدماغ. إن معنى هذه المثالية قد أُسيء فهمه على الأغلب. يمكن أن يتأمل المرء اقتراح «روس» (Ross) و«ليكوف» (Lakoff) مثلاً القائل إن مثل هذا النظام غير موجود وإن القواعد النحوية يجب أن تراعي المواقف والمعتقدات الشخصية. إذا كان اقتراحهما هذا صحيحاً فإن النحو يشكِّل مثالية غير شرعية.

لا أشعر شخصياً أن هناك تبريراً ومسوغاً لهذا الموقف، ولكن السؤال لا يمكن وضعه جانباً وبشكل مسبق. ولإثبات شرعية **التجريد (في اللغة)** يجب أن نبيّن أولاً أن هذا الاعتقاد سيقود إلي نتائج ممتعة. وبعدئذٍ يجب أن يشير المرء إلى كيفية دمج (هذا التجريد) ضمن إطار أكثر عمومية.

والواقع يجب فعل كل شيء تقريباً حول هذا الموضوع. كيف يمكن لأنموذج المقدرة اللغوية (Linguistic competence) أن يتحد (أو يندمج) ضمن نماذج الأداء اللغوي (Linguistic performance) (أي نماذج الكلام والاستقبال). فلكي نطور أنموذج الأداء اللغوي فإن أنموذج المقدرة اللغوية

يجب أن يكون مفترضاً مسبقاً، ذلك أنه من الصعب أن نتخيل بديلاً متماسكاً آخر. بقي أن نبيّن كيف توضع المعرفة اللغوية في الاستخدام. على أية حال إذا لم يوجد حالياً مناهج واضحة ومعقولة، فلا يعني هذا أنها لن توجد أبداً. وأخيراً يبقى الواقع الفيزيائي لكل هذه الأنظمة (**نظام المقدرة اللغوية، نظام الأداء اللغوي**... إلخ) غير معروف تماماً.

يمكننا فقط أن نتكلم بطريقة تجريدية محضة عن خصائص العقل. ما هي مثلاً الآليات الفيزيائية التي ترضي الشروط التجريدية والتي نستطيع الآن دراستها؟ ماذا يطابق فيزيائياً هذه الأنظمة والخصائص التي تقوم بوضع فرضيات حولها. فهذه تعدُّ مسائل أساسية، ذلك أن القليل جداً منا يعرف الأسس الفيزيائية لهذه الأنظمة.

م. رونا:

هل يمكن للمرء أن يعدَّ المسائل الخارجية مطروقة في اللسانيات الاجتماعية؟.

ن. تشومسكي:

يمكن ذلك ولكنني لست متأكداً من هذه المسائل. يمكن أن يتخيل المرء أن تعريف لغة أو لهجة ما يشكل أحد هذه الأسئلة. **يبدو أن هناك شكاً حول اعتبار هذه الأسئلة مفاهيم لسانية حقاً.**

يمكننا أن نتساءل ما هي اللغة الصينية؟ ولماذا تُدعى الصينية لغةً؟. وأن اللغات الرومانسية هي لغات مختلفة؟. **إن الأسباب هنا سياسية وليست لسانية.** فمن وجهة نظر لسانية صرفة، ليس هناك سبب يدعونا لأن نقول إن «الكانتونية» و«الماندرين» هما لهجتان للغة واحدة، بينما تعد الفرنسية والإيطالية لغتين مختلفتين مع أنهما ترجعان إلى اللغة اللاتينية. وأبعد من ذلك يمكننا أن نسأل ما الذي يجعل الفرنسية

لغة وحيدة؟ أظن أنه منذ خمسين عاماً كان هناك قرى مجاورة تكلمت اللهجات الفرنسية على نحو مختلف، وهكذا إن الوضوح بين هذه اللهجات كان محدوداً. وهذا يدفعنا لأن نتساءل مرة أخرى: **ما هي اللغة؟** هناك نكتة مشهورة تقول إن اللغة هي لهجة لها جيش وأسطول بحري. مرة أخرى نقول هذه ليست مفاهيم لسانية. أما بخصوص الأسئلة التي تتعلق باللسانيات الاجتماعية الأخرى، يبدو لي أنها لم تُطرح بطريقة تستوجب إجابات جدّية، وذلك لأسباب كنا قد ناقشناها قبل قليل.

م. رونا:

إذن المفهوم اللساني عندك هو النحو (Syntax)!!.

ن. تشومسكي:

اللسانيات الاجتماعية غير مهتمة بالنحو من وجهة النظر التي ناقشناها ولكنها مهتمة بمفاهيم من نوع مختلف، وربما تكون من بين هذه المفاهيم **اللغة** كوسيلة للاتصال، إذا كان لهذا المفهوم أن يكون هدفاً لدراسة جدية. وكما قلت، يبدو لي أن أية دراسة لمثل هذه الظاهرة يجب أن تعتمد على جعل الأنظمة اللغوية مثالية في المجتمعات المتجانسة والمثالية. ووراء ذلك، ليس واضحاً أن هناك مبادئ هامة تحكم درجة وشخصية قابلية هذا النظام اللغوي الاجتماعي أو أنظمة أخرى للتغيّر في رؤوس المتكلمين أو الأعضاء في الجماعة اللغوية. **إن أسئلة اللغة من وجهة نظر اجتماعية هي أساساً أسئلة السلطة أو القوة**، كنوع ممارسة السلطة التي أوجدت نظام الدولة في أوروبا. فواضح أن هذا النوع ليس هو النظام الوحيد للسلطة السياسية بل هناك أنواع أخرى من نظام ممارسة السلطة عبر التاريخ.

في الإمبراطورية العثمانية القديمة مثلاً هناك أقاليم كإقليم البلقان الذي ضمّ مجتمعات محلية متعددة، مرتبطة ببعضها بعضاً بطرق مختلفة،

وبتنوع لغوي جيد كذلك. أضف إلى ذلك ليس هناك أحدٌ يتكلم العربية الفصحى التي تُعلَّم في المدارس. وما يُسمى لهجات عربية تُعتبر في درجة أدنى. إنّ تدخل القوى الغربية الإمبريالية قاد إلى نظام الدول، تاركاً وراءه صراعات وعداوات ضاربة دون أن يجد حلولاً لها. إنه نظام سياسي يجب من خلاله أن يعرف كل فرد بأنه ينتمي إلى أمة أو دولة. فهو بذلك نظام سياسي مفروض من الخارج على إقليم غير ملائم له. والشيء نفسه صحيح في إفريقيا حيث فرَضَ تطفلُ القوى الإمبريالية إطاراً من التنظيم القومي لا يطابق الطبيعة الأولى لهذه المجتمعات. إن تعزيز نظام الدول - الأمم كما هو في أوروبا سيؤثر بطرق معقدة في انتشار اللغات القومية.

فليس هناك أدنى شك في أن هذه أسئلة هامة ولكن لا يبدو أن اللسانيات يمكنها أن تسهم بشكل كبير في البحث والتحقيق فيها.

م. رونا:

إن ما قلته الآن يسمح لي أن أُرجِعَ الاتهام عن بعض اللسانيين الاجتماعيين الذين رفضوا النحو التوليدي. فقد ادعوا **أن اللسانيات هي إمبريالية** لأنها كانت مشغولة سلفاً بالأنظمة المثالية وخاصة بالأنظمة المعيارية الي تم تسهيل دراستها عن طريق بحوث سابقة. إن ما يريده هؤلاء النقاد باختصار هو أن المرء ينبغي أن يدرس **لغة الناس**. وكنتَ قد أشرت منذ قليل إلى الدرجة التي نشأ فيها ذلك المفهوم مع السلطة البرجوازية وخاصة السلطة الإمبريالية!!.

ن. تشومسكي:

لا أستطيع أن أرى أن هذه التهمة لها أي معنى لأسباب كنَّا قد ناقشناها قبل قليل، ذلك أن المتكلم الكامل الذي يمثل نظاماً مثالياً غير موجود في العالم الواقعي، لأن للأنظمة المثالية تأثيرات متبادلة ومتداخلة في كلام المتكلمين الحقيقيين. فكل منا يتكلم أنواعاً مختلفة من هذه

الأنظمة خالطاً إياها في طراز أو أسلوب معقد. وبسبب أن تجربة الأفراد مختلفة، فإن خليط هذه الأنظمة سيكون مختلفاً جداً. ولكني لا أعتقد أن هناك واقعاً فيزيائياً للهجة أو لغة خارج هذه الأنظمة.

ربما أكون مخطئاً وربما هناك ضوابط على الطرائق التي يمكن (أو لا يمكن) بها للأنظمة اللسانية أن تدخل في عملية تأثير متبادل في مجتمع وحيد أو في مجموعة أوسع في ذهن شخص بمفرده. وربما سنجد أن بعض المركبات ممكنة وبعضها مستحيل. وإذا ظهرت هذه المبادئ التي تحكم بعض عملية التأثير المتبادل لهذه الأنظمة، فسوف تنتمي هذه الأنظمة عندئذٍ إلى حقل يُسمى **اللسانيات الاجتماعية**. وربما يجد المرء أيضاً طريقة معينة لأن يربط هذه المبادئ بمبادئ علم الاجتماع (Sociology). ولا شك في أن كل أنواع الأسئلة في عملية التأثير الاجتماعي المتبادل تشمل اللغة... وربما تفيد دراسة هذه الأسئلة وتؤثر بدورها في الدراسات اللسانية بطريقة هامة.

إن الأمر مفهوم هنا ولكنني أشك في ذلك شخصياً. إن الوضع مختلف جداً **مادامت العلاقة بين اللغة وعلم النفس المعرفي تهمنا**. يوجد هنا أسئلة ذات محتوى واضح نوعاً ما، والمرء لديه فكرة على الأقل عن كيفية تناولها وتفهمها بل يمكنه أن يتطلّع إلى تقدم هام في هذا المجال كما أظن.

م. رونا:

هل تظن أن نوعاً جديداً من الصياغة (Formalization) **سيمكّننا من رؤية اللغة من وجهة نظر مختلفة** كلياً؟ فنحن نفهم حالياً أن الجمل هي سلاسل مترابطة (Bound strings) أي كل جملة تقع وراء الأخرى. افترض أن بعض الحقائق تميل لأن تبرهن أن هذا المنظور الذي تم التعبير عنه في قواعد إعادة الكتابة (Rewriting rules) ليس هو المنظور

الصحيح وأنه يجب أن نعتبر الجمل سلاسل منفصلة (Independent strings): أي أن بعض العناصر يمكن إدخالها بين عناصر أخرى. إن هذا سيكون في الواقع مثل قولنا إن إعادة الكتابة تسيطر على عدد معين من المهمات مخصصة حالياً للتحويل: كالإبدال والإضافة وهكذا... فمن الناحية الشكلية هذه نماذج إدخال (أي عقد العناصر مع بعضها).

ن. تشومسكي:

لقد بدأت شخصياً بشيء قريب جداً من هذا الذي تقولينه، أي: بنظام أغنى بكثير من نظام القواعد المركبية (Base rules) (قواعد العبارة) وبدون إدخال نظام التحويل (Transformational rules) وذلك للعمل على اللغة العبرية. لذلك لا أعدُّ هذا الاقتراح خارجاً عن السؤال. إن مثل هذه الأنظمة ممكنة الحدوث، فلا يمكن للمرء أن يكون متزمتاً (دوغمائياً) في هذه المسألة. لذلك من الضروري جداً التمتع بعقل منفتح والاستمرار فيه. هناك تصورات ورؤى أخرى أيضاً. يمكننا أن نحتجَّ أيضاً ونقول إن النحو هو حزمة من الاستراتيجيات المفهوماتية التي تربط الصوت بالمعنى. وهذا المنظور مختلف جداً عن المنظور الذي كنا قد ناقشناه من قبل. فمن المعقول أن تكتشف أن هذا المنظور هو المنهج الصحيح، على الرغم من اعتقادي بأنه ليس لدينا ما ندعم به هذا الاعتقاد اليوم.

مرة أخرى، وفي مجال الأسئلة المحيرة، يمكن أن أثير سؤالاً قريباً إلى سؤالك عن **نحو العبارة** (القواعد المركبية). فمثلاً هناك لغات ليس فيها حجة تبرر أحد أنظمة فئاتها في مستوى البنية العميقة. فهذه لغات ذات نظام حر نسبياً في رتبة كلماتها. هذه الظاهرة ممتعة جداً، رغم عدم وصفها حتى الآن على نحو كاف وشاف.

فهذه اللغات يبدو أن ترتيب الكلمة فيها أكثر حرية مما هو عليه في

اللغات التي تسمى عادة اللغات ذات النظام الحر في رتبتها كاللاتينية أو الروسية التي يمكن أن يصفها المرء بقواعد مثل «قاعدة الاختلاط»[6].

م. رونا:

نعم في الروسية أو اللاتينية، وبالرغم من كل شيء فإن نظام رتبة الكلمة هنا خاضع إلى قواعد محددة تشمل اختلافات التفسير الدلالي، والافتراضات المسبقة.

ن. تشومسكي:

لقد درس هذه المسألة كين هيل (Ken Hale) الذي اكتشف حرية حركة العناصر اللغوية في نظام رتبة الكلمة في لغة «الوالبيري» (Walbiri) وكان مضطراً لأن يعزو إلى مثل هذه اللغات نوعاً من النحو تمَّ افتراضه على نحو نادر حيث إن نظام القواعد المركبية (Base rules) حر هنا.

م. رونا:

مثله مثل النحو التطبيقي لشومجان (Saumjan)!!.

ن. تشومسكي:

نعم، ويتطلب هذا الأمر أنواعاً أخرى من القواعد، ربما ليست قواعد لسانية ولكنها تحتوي مفاهيم مثل «معلومات جديدة... إلخ).

إن قواعد النحو نفسها هنا ستجعل نظام رتبة الكلمة حراً بشكل معتدل. ويمكن للمرء أن يتخيل هذا على الأقل وبعدئذٍ يمكنه أن يسأل: هل يوجد حقاً نوعان مختلفان تماماً من اللغات؟ أو هل يوجد نظام متفوق يُدخِل فيه هذين النوعين من اللغات؟ هذه أسئلة معقدة وحاسمة وبعيدة عن الفهم الواضح.

م. رونا:

إذا كان هناك إمكانية لوجود نوعين من اللغات، فإن هذا سيلقي شكاً على فكرة **النحو العالمي**!!.

وفي الختام هل تظن أن **اللسانيات** (Linguistics)، على الرغم من كل المعضلات الباقية والباحثة عن حل، هي العنصر الإيجابي الوحيد في مجال العلوم الإنسانية (Humanities) ماعدا علم النفس الواعد؟. على أية حال، هناك مجال آخر لم تتكلم عنه وبالتحديد: الشعريات التوليدية (Generative poetics) التي ابتكرها هالي وكيسر (Halle-Keyser) في نهاية الستينات. فهذا علم جديد تماماً يمكن اعتباره «علماً إنسانياً». إنه يلبي كل متطلباتك. لقد حدد إطاره وهدفه ومبادئه وزود نفسه بنظرية التأثير المتبادل بين الأنظمة (كالعلاقة بين الأدب واللغة)، وحدد أخيراً مفهومه للمقدرة الشعرية. ولكونه وُلدَ من رحم النحو التوليدي، فإنه لا يُعدّ لسانيات تطبيقية كما هو الشأن في الشعريات البنيوية (Structural poetics) وفي رأيي أن هذا الحقل له أيضاً مستقبل غني وواعد.

ن. تشومسكي:

إن كل هذا العمل ممتع جداً. على أية حال، لم أسهم به أبداً، لذلك لا أشعر أنني مؤهل لمناقشته.

إنه واحد من المواضيع الكثيرة والتي ليس لدي شيء أقوله عنها..[7].

الإحالات

*)يعمل أستاذاً في قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة.

1) Chomsky, N (1979 - p 180-194) "Universal Grammar and Unsolved Questions" **in Language and Responsibility**. Pantheon Books, New York. U. S. A.

2) كنا قد ترجمنا وشرحنا عدة فصول من هذا الكتاب ونشرناها في أماكن مختلفة وهي كالتالي:

الفصل الأول: اللسانيات والسياسة (مجلة صدى الأسبوع البحرينية - الأعداد 1254-1259 عام 1996م).

الفصل الثاني: اللسانيات والعلوم الإنسانية.

الفصل الثالث: فلسفة اللغة.

الفصل الرابع: التجريبية والعقلانية.

(كتابنا: **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**. ص 197-243. دار المتنبي للطباعة والنشر، سورية - دمشق 2002م).

3) تمثلت المرحلة الأولى بالنحو التوليدي، والمرحلة الثانية بالنحو التحويلي، والمرحلة الثالثة بالنحو العالمي.

4) يشبه **جاكندوف** في مفهومه هذا **سيبويه** في مفهومه عن درجات الكلام العربي عندما تحدث عن ذلك في باب «الاستقامة من الكلام والإحالة» حسب التالي: المستقيم - الحسن القبيح - المستكره - الكذب - المحال. (انظر **كتاب سيبويه** مج 1 «ص 25»)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون. دار الكتب العالمية - بيروت (1988).

5) يشبه تشومسكي في مبدأ الاستدلال والتعليل العلمي الذي يسوقه هنا ما فعله النحاة العرب في استدلالاتهم وفرضياتهم حول الضمير العائد. انظر مثلاً مبدأ الاستدلال والتعليل الرائع للضمير العائد على متقدمه ومتأخره في **كتاب سيبويه** الذي استخدم مفهوم «**التمثيل والتقدير**» أو ما يسمى بلغة الرياضيات المعاصرة «**الافتراض**»، وانظر أيضاً مبدأ الافتراض الفلسفي المنظّم للضمير العائد على متقدمه ومتأخره في **الكافية والشافية** للأستراباذي وفي

الأصول لابن السراج. وهذا يدل على أن العلم القديم والمعاصر لا يستغني عن هذه الافتراضات الرياضية والفلسفية فكيف نسقطها من النحو العلمي كما يدعو إلى ذلك البعض بحجة تيسير النحو وتسهيله؟!

6) قاعدة الاختلاط هي قاعدة نحوية كان قد وضعها الباحث الأمريكي روس (Ross) لشرح ظاهرة الإضافة والإبدال في اللغة اللاتينية.

7) لمعرفة المضامين النظرية والتطبيقية للنحو العالمي، يمكن للقارئ الكريم الرجوع إلى كتابنا: **جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي**. الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان (1999م). القاهرة - مصر. حيث تكشف هذه الدراسة العلمية لجملة الشرط - من خلال مناهج النحاة العرب والأصوليين واللسانيين المحدثين - عن العمل الرفيع الذي صنعه العرب القدامى، وما أوصلهم إليه من حقائق مهمة يمكن أن تسهم في تطوير نظرية النحو العالمي لتشومسكي.

* * *